Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 2, 2026 Pages: 492-500
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

# The Electoral System in Libya in 2014 (A Study in Political Geography)

Dr. Alham Nouri Al-Sharif *
Department of Geography, Faculty of Arts, Elmergib University, Alkumos, Libya

# النظام الانتخابي في ليبيا عام 2014م "دراسة في الجغرافيا السياسية"

د. إلهام نوري الشريف *
قسم الجغرافيا، كلية الآداب الخمس، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

*Corresponding author: enalsharif@elmergib.edu.ly

| Received: March 26, 2026 | Accepted: April 28, 2026 | Published: May 15, 2026 |
|---|---|---|

**Copyright:** © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**Abstract:**
The success of the electoral process depends on the choice of the electoral system. Election results are greatly affected by the electoral systems and the method of counting votes. The best electoral system for Libya is one that is compatible with its political, social and economic conditions and the priorities of its people, achieves fair representation, encourages political participation and expands its base, is able to overcome the negatives and flaws that mar the electoral process, supports parties and independents, limits the role of tribal, familial and vested interests, limits the influence of money, and includes allocating a number of seats to each district that is proportional to its population. Therefore, the optimal system is the mixed system, taking into account fair representation of the will of the voters, political stability and effective performance of governments.

**Keywords**: Electoral Process, Electoral Systems, Votes, Performance of Governments**.**

**الملخص**
يعتمد نجاح العملية الانتخابية على اختيار النظام الانتخابي، كما تتأثر نتائج الانتخابات تأثيراً كبيراً بالنظم الانتخابية وطريقة احتساب الأصوات والنظام الانتخابي الأفضل لليبيا هو ما يتوافق وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأولويات شعبها ويحقق عدالة التمثيل، ويشجع المشاركة السياسية ويوسع قاعدتها ويكون قادراً على تجاوز السلبيات والعيوب التي تشوب العملية الانتخابية ويدعم الأحزاب والمستقلين ويحد من الدور القبلي والعائلي والمصلحي ويحد من نفوذ المال ويتضمن تخصيص عدد من المقاعد لكل دائرة يتناسب مع عدد سكانها، وبالتالي فإن النظام الأمثل هو النظام المختلط مع مراعاة التمثيل العادل لإرادة الناخبين والاستقرار السياسي والأداء الفعال للحكومات.

**الكلمات المفتاحية:** العملية الانتخابية، الأنظمة الانتخابية، الأصوات، أداء الحكومات.

## المقدمة

يختلف النظام الانتخابي من دولة إلى أخرى تبعاً لتباين الأنظمة السياسية السائدة في الدولة، وتباين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وحسب ما يتمتع به الشعب من وعي سياسي واجتماعي تختلف كيفية ممارسة الشعب لحقوقه.

ويعرف النظام الانتخابي بأنه مجموعة من الإجراءات التي تحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة، فهي تحدد الطريقة التي يتم بها ترجمة إرادة الشعب إلى حكمة تمثيلية [1].

أي أن كل نظام يسعى إلى ترسيخ مجموعة من القيم والأهداف ولكل منه مزاياه وعيوبه. فالنظام الصالح لدولة معينة قد لا يكون صالحاً لدولة أخرى والحكم على صلاحية أي نظام وجدواه يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة هذا النظام في الاستجابة للأوضاع التي تمر بها الدولة المعنية.

وعليه فإنه لا وجود لأي نظام إيجابي مثالي يمكن تطبيقه في كل الأزمان وتتبناه كل الشعوب لتحقيق الاستقرار، فكل دولة يجب أن تتبنى نظاماً أكثر استجابة ومرونة لأوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولأولويات شعبها [2].

**مشكلة الدراسة:**

تتمثل إشكالية الدراسة في النظام الانتخابي المتبع في انتخابات مجلس النواب ما إذا كان الأفضل لليبيا أو قد يكون من الأفضل اتباع نظام انتخابي جديد، وما مدى توافق هذا النظام مع طبيعة الناخب الليبي وقدراته السياسية والثقافية.

**أهداف الدراسة:**

1- التعرف على النظام الانتخابي الذي اتبعته ليبيا ومدى تناسبه مع تركيبة المجتمع الليبي وثقافته السياسية.
2- بيان التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت فترة الانتخابات ومدى تأثيرها على المشاركة السياسية.
3- التعرف على نتائج انتخابات مجلس النواب لعام 2014م التي تمت بنظام دستوري جديد، وما إذا كان ضمن التوقعات وبنفس حماسة انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م.

**منهجية الدراسة:**

سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والكمي لتوظيف النماذج والبيانات المتعلقة بالظاهرة الواردة بتقارير المنظمات المحلية والدولية حول الهيئة الانتخابية في ليبيا عام 2014م.

**أولاً: النظام الانتخابي في ليبيا:**

اعتمدت ليبيا قانون الانتخاب رقم (4) لسنة 2012م (انتخاب المؤتمر الوطني العام 2012م) لانتخاب 200 عضو من أعضاء المؤتمر حيث نصت المادة (5) اعتماد النظام المتوازن الذي هو أحد أنواع النظام المختلط نتيجة لاعتبارات سياسية، كما أنه يعزز أنواعاً مختلفة من التمثيل والسلوك السياسي للاستفادة من مزايا نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، فنظام الأغلبية الذي يشكل عدد المقاعد المخصصة للترشح الفردي 60% من العدد الإجمالي للمقاعد فسح المجال للترشح الفردي بصورة أكبر بالإضافة إلى ما يتميز به من سهولة إجراءاته في فرز الأصوات، أما بالنسبة لـ40% من المقاعد الباقية فخصص لنظام التمثيل النسبي بصيغة القوائم المغلقة تشجع العمل الحزبي وتضمن وجود تناسب أكبر بين عدد أصوات الكيان وبين المقاعد التي تحصل عليها.

وبالتالي تم انتخاب 120 نائباً وفق نظام الأغلبية في 73 دائرة فردية حيث تم انتخاب 40 نائباً في 40 دائرة فرعية ذات المقعد الواحد، وتم الاقتراع داخلها وفق نظام الاقتراع بالأغلبية (نظام الفائز الأول) وتم انتخاب 80 نائباً في 29 دائرة انتخابية فردية متعددة المقاعد وفق (نظام الصوت الواحد غير المتحول)، أما 80 نائباً المتبقين تم انتخابهم باعتماد (التمثيل النسبي) وفق نظام القائمة المغلقة في 20 دائرة فرعية

(1) Kathryn A.Cochran. playing by the Rules: The Impact of electoral systems on Emerging Green parties, M.A. Thesis. University of Kansan: Faculty of the Graduate school, 2007, p.12

(2) htpp://www.libya-watanona. Com/adab/mber ween/mb 25108a.htm.

متعددة المقاعد، وهذا لا يغطي 73 دائرة انتخابية فرعية التي اعتمد فيها نظام الأغلبية، واستعملت قائمة التمثيل النسبي في 53 دائرة من بين 69 دائرة فرعية[3].

إلا أن استخدام الأنظمة الثلاثة صعب على الكيانات السياسية والمرشحين والناخبين فهم العملية الانتخابية فكل نظام إجراءاته الخاصة به وبالتالي إثاره على عملية العد والفرز، وقد يحمل في تطبيقه بعض عيوب نظام الأغلبية والتمثيل النسبي. فنظام الأغلبية يشجع الصلة بين الناخب ومرشحيه ولكنه لا ينجح في بناء التحالفات، بينما نظام التمثيل النسبي ذو القائمة المغلقة يشجع على تطوير أحزاب سياسية قوية ويسمح ببناء التحالفات ولكنه على حساب الصلة بين الناخبين وممثليهم [4]. إلا أنه غير مناسب للتركيبة السكانية التي تغلب عليها العصبية القبلية بالدرجة الأولى فحسب طبيعة الشعب الليبي قد يؤدي إلى توزيع غير عادل للمقاعد واحتمال تقلد القيادات القبلية والزعامات الدينية للمقاعد الفردية في عدد من الدوائر، كما أن هذا النظام له آثار سلبية كبيرة على وحدة المجتمع حيث يؤدي إلى الصراع الأهلي والتفتت المجتمعي وخلق السياسة وتسييس المجتمع [5].

انتخب المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012م مع مهمة إنشاء جمعية تأسيسية لصياغة دستور البلاد بناءً على نص الإعلان الدستوري المؤقت، وقرر المؤتمر الوطني العام أن يتم تشكيل الجمعية من قبل الليبيين مباشرة في 10 أبريل 2013م لانتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، وتمت هذه الانتخابات في 20 فبراير 2014م.

وعلى الرغم من أن الشعب الليبي عاش تنمية سياسية لافتة في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م، إلاّ أن الاضطراب السياسي يقف عائقاً أمام نمو الثقافة الانتخابية، وخاصة بعد الاستيلاء من معظم الشعب على أداء المؤتمر الوطني العام بسبب التأخير في صياغة الدستور والاخفاق المستمر للحكومات والأداء المتدني للمؤتمر الذي سبب الفوضى وعدم الاستقرار، فساء وضع ليبيا من حيث القتل والخطف والتفجيرات في جميع أنحاء ليبيا في فترة توليه، فلم يكن هناك شعور بالأمان وزد على ذلك النزاعات بين الأحزاب وإنشاء المليشيات المسلحة.

وبعد انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م أصدرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا 2014/05/25م موعداً لانتخاب مجلس النواب الليبي الجسم التشريعي الجديد في محاولة لسعيها إلى استدامة إقامة انتخابات حرة ونزيهة، ولم تكن التنمية المستدامة محوراً رئيسياً في انتخابات مجلس النواب الليبي 2014م، حيث كانت الأولوية لاستقرار البلاد وتشكيل حكومة فعالة، وهو نتيجة مقترحات قدمت للمؤتمر الوطني العام الذي انتهت ولايته الدستورية من دون تحقيق النتائج التي كان يفترض به تحقيقها من قبل لجنة قانونية عرفت باسم (لجنة فبراير) وكانت أهداف هذه اللجنة في المرحلة الانتقالية الثالثة انتخاب مجلس النواب ورئيس الدولة بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب. إلا أن المؤتمر الوطني العام وافق على مقترحات اللجنة ورفض البث في اختيار رئيس للبلاد بطريقة الانتخابات المباشرة [6].

**ثانياً: انتخابات مجلس النواب الليبي 2014م:**

شهدت انتخابات مجلس النواب الليبي 25 يوليو 2014م خاتمة للمرحلة الانتقالية الثالثة، بعد مرحلتين قادهما المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام، حيث جرت هذه الانتخابات في ظروف صعبة بكل المقاييس ومناخ بالغ السوء من أحداث عنف مستمرة ودعاوى انقسام في الشرق الليبي وهيمنة عسكرية من قبل الميليشيات وصراع سياسي بين حزبي العدالة والبناء الدرع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وبين حزب تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل، وبموجب الإعلان الدستوري بصيغته المعدلة من قبل المؤتمر الوطني العام بتاريخ (9) أبريل 2013م والقانون رقم (17) لعام 2013م (قانون

---

([3]) التقرير النهائي لفريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا انتخابات المؤتمر الوطني العام، ص12.

([4]) فواز مسعود الحازمي، النظام الانتخابي الكويتي وأثره على التطور الديمقراطي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، 2010، ص19.

([5]) http://www.al-mostakbal.org/news/clicked/93230.

([6]) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 2014.

الانتخاب) والقانون رقم (8) لعام 2013م بخصوص إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، صدر القانون رقم (10) لسنة 2014م بشأن انتخاب مجلس النواب في المرحلة الانتقالية الصادر عن المؤتمر الوطني العام، ووفق اللوائح التنظيمية الصادرة في هذا النص، كان قانون الانتخاب قد نص في المادة (1) على أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية المؤقتة المنتخبة في ليبيا في المرحلة الانتقالية، خلفاً للمؤتمر الوطني العام ويتألف من 200 عضو يختارون بطريقة الانتخاب الحر المباشر ويحق لكافة الليبيين من الرجال والنساء ممن تتوافر فيهم الشروط المقررة في هذا القانون ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس النواب كأن يزكيه 100 ناخب من دائرته الانتخابية ويكون قد أتم 25 عاماً، وحاصلاً لمؤهل جامعي أو ما يعادله ولا يكون عضو في المفوضية أو لجانها الفرعية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (2)، (6) من هذا القانون، كما نص هذا القانون في المادة (18) اعتماد النظام الانتخابي الفردي وفقاً لنظام الصوت الواحد غير المتحول وخصص 16% من مقاعد مجلس النواب تترشح لها النساء فقط.

تنافس نحو 1734 مرشح على 200 مقعد وهي عدد مقاعد البرلمان وهو عدد منخفض عن مرشحي انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م البالغ عددهم 2639 مرشحاً، ويعد هذا تغييراً عن النظام الليبي السابق الذي خصص ما يقرب من نصف عدد المقاعد للأحزاب والتكتلات السياسية بينما خصصت بقية المقاعد للمستقلين. أي أن هذه الانتخابات شهدت خوض المرشحين بصفة فردية كمستقلين أكثر منه كممثلين للأحزاب وذلك بهدف عدم تشجيع الصراع بين الأحزاب.

وقد تم افتتاح 97% من مراكز الاقتراع البالغ عددها 1595 مركزاً وذلك لتسجيل المواطنين عن طريق الحضور الشخصي، بينما هناك مراكز تقع معظمها في المناطق التي شهدت مقاطعة للانتخابات وهي (الجبل الغربي، زوارة) لم تفتح أبوابها يوم الاقتراع وبعض منها لم يفتح لدواعي أمنية وهي (سبها، درنة، بنغازي) بلغ عددها حوالي 34 مركزاً على أن تجرى الانتخابات في الدوائر الفارغة عند استقرار الأوضاع الأمنية، وتم حسم 188 مقعداً من أصل 200 مقعد بعد قبول المفوضية بالأحكام الصادرة من القضاء في حق بعض الدوائر [7]. وتوزعت المقاعد الشاغرة البالغ عددها 12 مقعداً على كل من الدوائر الفرعية للدائرة الانتخابية الثالثة (زوارة مقد واحد) (الجمل مقعد واحد) (رقدالين، زلطن مقعد واحد) (جادو مقعد واحد) (الكفرة 3 مقاعد) (درنة 4 مقاعد) بالإضافة إلى مقعد للنساء مشترك بين هذه الدوائر.

وبما أن المشاركة في الانتخابات تمثل الشكل الوحيد للمشاركة السياسية فإن عزوف الناخبين عن التصويت قد يرجع لتحول الأزمة السياسية إلى أزمة مستدامة مستعصية على الحل، وأن ليبيا ماضية إلى أزمة سياسية مستدامة.

ورغم هذه الظروف أكملت المفوضية الوطنية العليا الانتخابات وفقاً لنصوص الانتخابات والمعايير الدولية الحاكمة، كما أن الوعي السياسي والانتخابي لدى الليبيين أصبح عالياً.

وعقب إعلان المفوضية نتيجة الانتخابات، أصدر المؤتمر الوطني العام القرار رقم (56) لسنة 2014م ويقضي هذا القرار بتحديد يوم الاثنين 4 أغسطس 2014م موعداً نهائياً للتسلّم والتسليم بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب المنتخب، وقد وافق غالبية النواب على اختيار مدينة طبرق لعقد جلساتهم إلا أنه وحسب الإعلان الدستوري بإمكان النواب عقد جلساته في أي مدينة أخرى وذلك نتيجة لما شهدته مدينتي طرابلس وبنغازي من تدهور وانقلاب أمني قبل فترة تسليم مجلس النواب مهامه من خلال تهديد التيار الإسلامي بتفجير مقر انعقاد الجلسة الأولى في محاولة لعرقلة انعقاد مجلس النواب الجديد، كما دفعهم نحو ممارسة مزيد من العنف والإرهاب ومحاولة السيطرة على العاصمة لتجميد العملية السياسية الجارية.

### ثالثاً: نتائج انتخاب مجلس النواب 2014م:

#### على المستوى السياسي:

جاءت نتيجة التصويت على القوائم الحزبية في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م لصالح حزب القوى الوطنية المعروف باتجاهه الليبرالي متحصلاً على 39 مقعداً، وجاءت نتائج الجبهة الوطنية دون التوقعات، حيث لم يتحصل إلاّ على 3 مقاعد، وبالمقابل حصل حزب العدالة والبناء وهو الحزب

---

([7]) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 2012–2014، مرجع سابق.

المرتبط بالإخوان المسلمين على 17 مقعداً، وهناك بعض الأحزاب منهم من تحصل على مقعدين وأخرى مقعد واحد.

أمّا بالنسبة لـ 120 مقعد فردي بنظام الأغلبية قد شغلها أفراد صرحوا بدعمهم لأحزاب سياسية وكان غالبيتهم من ذوي التوجهات الاسلامية، أي أن مسار الحياة السياسية تحكمت فيه عدة عوامل منها الولاءات الغير معلنة للأعضاء المنتخبين بالقوائم الفردية وانتماءاتهم السياسية التي برزت في أعقاب تزايد الاستقطابات بين الأحزاب والتيارات المنافسة والفشل المستمر للحكومة.

وبالنسبة لانتخابات مجلس النواب 2014م شأنه شأن انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م فاز التيار المدني الديمقراطي بعدد كبير من المقاعد في المناطق الساحلية، بينما حصل الاسلاميون على مقاعد في المناطق الداخلية، حيث تحصل مرشحي التيار المدني على 50 مقعداً، بينما تحصلت الجماعات الاسلامية على نحو 30 مقعداً فقط، أي أن النتائج المعلنة تظهر خسارة فادحة للإخوان ومن يدور على فلكهم من تنظيمات الاسلام السياسي، كما حصل النواب المؤيدون للفدرالية في شرق ليبيا على 28 مقعداً، أما بقية المقاعد موزعة على نواب ليس لهم انتماءات أيديولوجية محددة، ويغلب عليهم الانتماء القبلي أو الوطني، وغالبيتهم من المستقلين والمعارضين للفدرالية والتيار الاسلامي، أي أن القانون اعتمد التمثيل الفردي دون وجود للأحزاب فيه، وبالتالي فإنه لم يحظر مشاركة الاحزاب لكن بشرط اتباع النظام الفردي وليس القائمة[8]، ورغم أن هذه النتائج تشير إلى أن المواطن الليبي يسعى إلى الدولة المدنية الديمقراطية، إلاّ أن التحالف بين المؤيدين للفدرالية والتيار الاسلامي خاصة في الشرق الليبي الغني بالنفط في تلك الفترة قد ساهم في انقسام الشرق الليبي، ويمكن أن يؤدي إلى تكوين دولة قبلية دينية.

**وعلى المستوى الاجتماعي:**

عانت ليبيا من عدم الاستقرار والمنافسة السياسية والأيديولوجية والقبلية وخاصة بعد حدوث فجوة اقتصادية واجتماعية بين المدن الليبية بسبب زيادة حالات النزوح العشوائي بسبب عدم الأمان، كما أنها لا تمتلك دستوراً تستند عليه، ولا نظاماً مؤسساتياً ولا نظام إداري متكامل، ولا بنى سياسية تساعد الحكومة الجديدة، فأصبح المجتمع الليبي مجتمعاً منقسماً تسوده فوضى سياسية وهشاشة مؤسساتية وعدم وضوح الرؤية المستقبلية، وبما أن الأحزاب تعتمد على مبدأ المواطنة فلا يمكن لأبناء القبائل ممارسة نشاط سياسي مع آخرين قد يكونوا في خصومة تاريخية معهم، بمعنى أن مواطني الدولة مسؤولون ولابد أن تجمعهم في الحزب أفكار سياسية واحدة، وبالتالي وحسب طبيعة الشعب الليبي ذات الطابع القبلي فإن الأحزاب لن تنجح ولا يمكن وجود إطار سياسي يجمع أطراف تبعدهم خلافات قبلية[9].

ولتحقيق التنمية السياسية في ليبيا والانتقال الصحيح للديمقراطية لابد من التوافق الوطني والمصالحة الوطنية بين الأطراف السياسية والمجتمعية، فقد امتدت خريطة النزاعات المسلحة بين كل القبائل بسبب تعقيدات الوضع الأمني والسياسي.

كما أن غالبية سكان ليبيا من العرب المسلمين مع وجود أقلية أمازيغية بالإضافة إلى الطوارق وقبائل التبو وقد ساعد ذلك على تجانس العناصر السكانية وسهل اندماجهم مع العرب دون التعرض لصراعات اجتماعية معهم، بالإضافة لاشتراكهم في بعض الخصائص الحضارية كالتاريخ والدين والثقافة، إلا أن هذه الأقليات بدأت تشعر بالخطر من سيطرة الشمال الساحلي على مقاليد الأمور بعد الثورة، وخاصة شعورهم بالتهميش وعدم مشاركتهم في الحياة السياسية وصنع القرار في النظام السابق، وبالتالي كان من الضروري مشاركتهم في حكم ليبيا، حيث حرص المؤتمر الوطني على توزيع حصص ملائمة لكل الأقليات في ليبيا من خلال تخصيص دوائر للمناطق التي يقطنها الأمازيغ والطوارق والتبو، وذلك في محاولة لإدماجهم خوفاً من استقطاب هذه الأقليات في تنظيم القاعدة في بلاد العرب وحركات الطوارق المسلحة في المغرب العربي.

ورغم أن القبيلة أصبح لها دور مهم في الحياة السياسية والاجتماعية خاصة بعد التفكك والضعف الذي تعيشه الدولة لعبت القبيلة في بعض المناسبات دوراً لتحقيق هدف سياسي أو عسكري لطرف سياسي

---

([8]) بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 2014، مرجع سابق.

([9]) التقرير النهائي، فريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات، مرجع سابق، ص40.

ويظهر ذلك واضحاً عندما تعالت أصوات الجهويات والقبليات بالفيدرالية في المنطقة الشرقية، مع بروز تيارات إسلامية على الساحة الليبية بتنويعاتها المنشودة الرافضة للمصالح الغربية والمعتدلة الليبية التي ترى أهمية الانفتاح على الغرب، إلا أن نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب شهدت تغلب الروح الوطنية عند الناخب عن الانتماء القبلي فهناك أحزاب حققت نتائج جيدة على حساب أحزاب محلية في مناطقها ومع ذلك لم تختفي النظرة القبلية في العديد من مدن وقرى ليبيا، ويظهر هذا واضحاً في اعتماد بعض المرشحين على الحشد القبلي في حملاتهم الانتخابية والارتفاع الملحوظ لنسبة التصويت للمرشحين في المناطق التي ينتمون إليها لأن العديد من المرشحين الذين يقطنون المدن الكبرى انتقلوا للترشح في مسقط رأسهم.

أما جغرافياً يتركز معظم السكان في ليبيا على المناطق الساحلية في القسم الشمالي الغربي والشمال الشرقي خاصة في مدن مثل طرابلس وبنغازي، أمّا باقي ليبيا فتوجد بها جماعات بشرية صغيرة، حيث يعيش 61% من السكان في القسم الغربي من البلاد، أما القسم الشرقي يعيش نحو 28% من السكان، بينما حوالي 8% من السكان في القسم الجنوبي، ونحو 3% من السكان في القسم الاوسط من مساحة ليبيا، هذا التوزيع يمكن أن يؤثر على نتائج الانتخابات، حيث يمكن أن تكون المناطق الساحلية أكثر تمثيلاً في البرلمان وتوزيع المقاعد، فقد تحصلت مدينتي طرابلس وبنغازي على أكبر تمثيل في البرلمان منذ انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م، ولم يحدث تغييرات على مستوى المقاعد بين المناطق في انتخاب مجلس النواب، فحصة الشرق الليبي 60 مقعداً، والجنوب 40 مقعداً، والغرب الليبي الأكثر كثافة سكانية 100 مقعد[10]، وقد واجه هذا التقسيم انتقادات حادة وجهت لقانون الدوائر الانتخابية، القانون رقم (14) لسنة 2012م الخاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام، إلا أنه وفر الحد الأدنى والمطلوب لتوزيع مقبول للمقاعد على كافة المناطق وزد على ذلك شهد انتخاب مجلس النواب 2014م دخول شخصيات فيدرالية لأول مرة في الجسم التشريعي مما يعطيهم دفعة قوية في مطالبهم المتمثلة في إلغاء المركزية واعتماد نظام الحكم الفيدرالي للحكم في ليبيا.

**رابعاً: الآراء حول النظام الانتخابي الأنسب:**

اعتمدت الانتخابات الليبية على النظام المتوازي (يجمع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي) في انتخابات المؤتمر الوطني العام وفقاً للقانون رقم (4) لسنة 2012م وحسب ما نصت عليه المادة رقم (5) لانتخاب 200 عضو، حيث اعتمدت نظام الأغلبية النسبية فيما يخص 120 مقعد من مقاعد المؤتمر الوطني فقط، ففي الدائرة الانتخابية الفردية يتم اعتماد نظام الفائز الأول، ويفوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، أما الدائرة الكبيرة ذات المقاعد المتعددة بفوز المرشحون الحاصلون على أكبر عدد من الأصوات بنظام صوت الواحد غير المتحول، وذلك النظام يعتمد على منح الناخبين صوتاً واحد لا يمكن تحويله إلى مرشح آخر في انتخابات الدوائر التي تتطلب أكثر من ممثل حيث يتم اختيار الممثلين بناءً على ترتيب الأصوات التي يحصل عليها المرشحون ويعلن عن فوز من يحصلون على أعلى الأصوات حتى يكتمل عدد المقاعد المطلوبة، وفي حالة تساوي عدد أصوات مرشحين أو أكثر يتم إجراء عملية القرعة بينهم وهذا ما نصت عليه المادة (6) من قانون الانتخابات لعام 2012م.

ورغم أن هذا النظام من أبسط أنواع الأنظمة إلا أنه يؤدي إلى تمثيل غير مناسب بين توزيع المقاعد والنسب الفعلية للأصوات التي حصل عليها كل مرشح، كما يؤدي إلى تشتت الأصوات في الدوائر متعددة المقاعد، فمن خلال نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام نجد في الدوائر الكبيرة ذات المقاعد المتعددة تحصل المرشح على عدد كبير من الأصوات بفارق كبير جداً من أقرب منافسيه أي أن الكيان السياسي الذي ينتمي إليه المرشح قد خسر كثير من الأصوات التي ذهبت إلى المرشح الأول وهذا لا يعكس التمثيل الحقيقي لإرادة الناخبين.

كما أن تخصيص 120 مقعد لنظام الفردي مع اعتماد الأغلبية النسبية وفقاً لنظام الصوت الواحد غير المتحول أدى إلى التقليل من دور الأحزاب والكيانات السياسية لصالح المستقلين، إلا أنه يدفع ببعض

---

([10]) تقرير كارترسنتر، التقرير النهائي حول انتخابات المؤتمر الوطني العام، 7 يوليو 2012م، ص8-20.

المرشحين كمستقلين دون أن يعلنوا انتماءهم لحزب معين في الدوائر التي لا يتمتع فيها الحزب بشعبية تسمح لهم بالفوز فيها، كما نصت المادة رقم (7) من قانون رقم (4) لسنة 2012م اعتماد 80 عضواً الباقين نظام التمثيل النسبي وفقاً لقوائم انتخابية معلنة فيما يخص المقاعد المخصصة للكيانات السياسية، حيث نلاحظ من خلال نتائج انتخاب المؤتمر الوطني العام، فوز كيانات سياسية صغيرة حصلت على عدد قليل من الأصوات نسبة إلى مجموع الأصوات الصحيحة التي شاركت في العملية الانتخابية، أي أنها تحصلت على مقاعد داخل المؤتمر الوطني تفوق النسبة التي تحصلت عليها أي أن هناك كيانات سياسية تحصلت على مقاعد رغم أن نسبة التصويت التي تحصلت عليها صغيرة ووصل بعضها إلى أقل من 4% في الدائرة الانتخابية، وهذا يحل بمبدأ الديمقراطية وهو التمثيل العادل للناخبين وأحياناً يؤثر على المشاركة الشعبية في الانتخابات، حيث يشعر الناخب بعدم العدالة في التمثيل، كما تم اعتماد طريقة أكبر البواقي في حالة تبقى مقاعد في الدائرة الانتخابية وتخصيص المقاعد في القوائم الفائزة بحسب الترتيب التنازلي وتعتبر هذه المقاعد بعد تخصيص المقاعد للكيانات السياسية وليست للمرشحين، حيث تستفيد الأحزاب التي تحصلت على نسب ضعيفة على بقية المقاعد التي لم توزع، وكان من الممكن تفادي هذا الأمر بعدم توزيع المقاعد إلا على الأحزاب التي تحصل على نسبة توازي النسبة المحددة لكل مقعد.

أما نظام الأغلبية في انتخابات مجلس النواب 2014م وفقاً للقانون (10) لسنة 2014م الصادر عن المؤتمر الوطني العام، وفيما يخص النظام الانتخابي قد نصت المادة (18) من القانون اعتماد النظام الفردي في انتخابات أعضاء البرلمان (مجلس النواب) وفقاً لنظام الصوت الواحد غير المتحول على أن يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب من خلال الإدلاء بصوت واحد ويفوز المرشح في المراكز الانتخابية ذات المقعد الواحد الحاصل على أعلى أصوات الناخبين الصحيحة في ذلك المركز، أما المراكز الانتخابية المتعددة المقاعد يفوز المرشحون الأوائل الحاصلون على أعلى نسبة من الأصوات، وهذا ما نصت عليه المادة (21) من نفس القانون، وهذا النظام اختلف عن النظام الانتخابي المتوازي الذي سبق اعتماده في انتخابات المؤتمر الوطني العام، حيث تم اعتماد النظام الفردي فقط في هذه الانتخابات ولا يمكن معه اعتماد نظام التمثيل النسبي نتيجة لأن هذا النظام لا يطبق إلا مع نظام القائمة ويلغي طريقة توزيع المقاعد على أساس أكبر البواقي، وعليه فإن اعتماد النظام الفردي في انتخابات مجلس النواب واستبعاد الأحزاب والكيانات السياسية عن طريق القائمة له آثاره السلبية من خلال ضعف دور الأحزاب والكيانات السياسية في الحياة السياسية ويؤدي إلى فوز عدد كبير من المستقلين وعدم وجود حزب فائز في الانتخابات، وبالتالي يزيد من الأصوات الجهوية ويشتت الجهود داخل البرلمان، كما أدى إلى انخفاض المشاركة في العملية الانتخابية لأن الأحزاب لها الإمكانيات والوسائل المادية والبرامج السياسية ذات الطابع الوطني وهذا يشجع الناخبين على المشاركة في الانتخابات على عكس الإمكانيات التي يملكها الأفراد، حيث انخفض عدد المشاركين في العملية الانتخابية بشكل كبير عنها في انتخابات المؤتمر الوطني العام بالإضافة إلى الاستياء العام وخيبة أمل الناخبين من الأداء المتدني للمؤتمر الوطني العام لاعتقادهم أن التأخير في صياغة الدستور والإخفاق المستمر للحكومات سبّب الفوضى وعدم الاستقرار والانفلات الأمني رغم أن مهمة المؤتمر كانت تتمثل في صياغة واعتماد والتصديق على الدستور وتعيين حكومة جديدة. كل هذه الظروف أدت إلى انخفاض أرقام الذين أدلوا بأصواتهم. هذه الأزمات الطويلة والمتواصلة التي يعيشها النظام السياسي الليبي افقدت نسبة من الناخبين ثقتهم بالحكومة والأحزاب، والممارسات السياسية، والعملية الانتخابية ونزاهتها، وبالتالي بلغ عدد المقيدين في الجداول الانتخابية في انتخابات مجلس النواب (150929) بنسبة 41% من عدد الناخبين البالغ (618809) بنسبة بلغت 18% من عدد الذين لهم حق المشاركة والذين بلغ عددهم نحو 3.4 مليون شخص بينما بلغ عدد الناخبين في انتخاب المؤتمر الوطني العام 1,764,840 بنسبة 62% من عدد المقيدين البلاغ عددهم 2.840 مليون شخص [11].

([11]) بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 2014، المرجع السابق.

**الخاتمة:**

إن النظام الانتخابي المتبع في مجلس النواب الليبي 2014م نظام الأغلبية الفردي غير مناسب لليبيا في ظروفها الحالية من انتشار السلاح والنزاع والتوتر بين المناطق مازال قائماً، فالمجتمع الليبي يغلب عليه العصبية القبلية بالدرجة الأولى، والنظام الفردي يحول القبيلة من ظاهرة اجتماعية إلى مؤسسة دستورية، وسيؤجج العصبة والقبلية؛ لأنه يعتمد على المنافسة الحادة والصراع بين المرشحين، حيث يجد السلاح والتشكيلات العسكرية طريقها عبر الناخبين والمرشحين بسهولة ويسر، بالإضافة إلى غياب البرامج السياسية، وبالتالي الناخب يصوت لهوية وليس لبرنامج، وهو أحد الأسباب الرئيسية لانقسام ليبيا في الوقت الحالي، وهذا ما نتج عنه برلمان مفتت.

وعليه لابد من إقامة نظام انتخابي مختلط بين نظام قوائم يجبر الناخب يصوت لفكره، ويجبر السياسي يبني حزب عابر للقبيلة ونظام فردي لاحترام رغبة الناخب لانتخابات أبناء قبيلته، وهذا يظهر ثقافة الناخب الليبي وولاءه القبلي والمناطقي، وضعف ثقافة الحزبية التي تكاد تكون معدومة.

**النتائــج:**

1- إن تحقيق التنمية السياسية يتطلب استقراراً سياسياً وأمنياً، وهو لم يتحقق بشكل كامل في ليبيا بعد الانتخابات، حيث انتشار السلاح والمليشيات المسلحة، والنزاع والتوتر بين المناطق.
2- بعد أن تبنى قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام النظام المختلط نجد أنه تبنى نظام الأغلبية في انتخابات مجلس النواب من خلال اعتماد الانتخاب الفردي وفقاً لنظام الصوت الواحد غير المتحول، أدى إلى تراجع دور الأحزاب والكيانات السياسية في العملية الانتخابية، وظهر التنافس الجهوي والقبلي على التنافس بين الأحزاب وبرامجها السياسية.
3- إن اعتماد النظام الفردي غير مناسب في ليبيا، ويحول القبيلة من ظاهرة اجتماعية إلى مؤسسة دستورية، وسيؤجج العصبية والقبلية؛ لأنه يعتمد على المنافسة الحادة والصراع بين المرشحين، وبالتالي نجد السلاح طريقه عبر الناخبين والمرشحين.
4- جرت انتخابات مجلس النواب في ظروف صعبة ومناخ بالغ السوء من أحداث عنف مستمرة، ودعاوى انقسام في الشرق الليبي وهيمنة عسكرية من قبل المليشيات وصراع سياسي بين حزب العدالة والبناء وحزب تحالف القوى الوطنية.
5- انخفضت نسبة الناخبين في انتخابات مجلس النواب 2014م، عما كانت عليه في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م، بسبب عزوف الناخبين عن التصويت نتيجة تراجع الثقة بين الناخبين والحكومة.

**التوصيات:**

1- بناء دولة مدنية ديموقراطية تركز على القانون، وتؤمن بالدستور، وتعمل على احترام حقوق الانسان وحرياته والأساسية مع وجوب التعددية السياسية (حزبية، رأي، صحافة حرة).
2- العمل على بناء أحزاب سياسية قوية تتبنى برنامج سياسي وطني وليس أحزاب قائمة على مصالح طائفية أو جهوية ضيقة مثل التي ظهرت بعد 2011م.
3- اعتماد بنية مؤسساتية تتمتع بنوع من الاستقرار تعمل على كبح الاستبداد السلطوي للحاكم ويقلل من فرص انفراده بالحكم، وتتيح مشاركة مجتمعية أوسع.
**4-** بعد تحليل نظم الانتخابات التي أخذت بها ليبيا نجد أن نجاح العملية الانتخابية تعتمد على اختيار نظام انتخابي مختلط يجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم لترسيخ مبدأ المواطنة وسيادة ثقافة الديمقراطية والابتعاد عن العصبة والتناحر بين أبناء الوطن الواحد.

## المراجــع

### المراجع العربية:

**أ- المصادر والتقارير والوثائق:**


[1] الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت 3 أغسطس 2011م.

[2] الإعلان الدستوري بصيغته المعدلة من قبل المؤتمر الوطني العام 9 أبريل 2013م.

[3] التقرير النهائي لفريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا انتخابات المؤتمر الوطني العام.

[4] تقرير كارتر سنتر، التقرير النهائي حول انتخابات المؤتمر الوطني العام 7 يوليو 2012م.

[5] القانون رقم 4 لسنة 2012م بشأن انتخابات المؤتمر الوطني الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 2012/1/28م.

[6] القانون رقم 10 لسنة 2014م بشأن انتخابات مجلس النواب الصادر عن المؤتمر الوطني بتاريخ 2014/3/31م.

[7] المفوضية الوطنية العليا للانتخابات 2012م، 2014م.


**ب- الرسائل العلمية:**


[8] فواز مسعود العازمي، النظام الانتخابي الكويتي وأثره على التطور الديمقراطي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس الإسماعيلية، 2010م.


### ثانياً: المراجع الأجنبية:


[9] Kathryn A. Cochran, playing by the Rules: The Impact of Electoral systems on Emerging Green parties, M.A. Thesis, (University of Kansas: Faculty of the Graduate School), 2007.


### ثالثاً: المواقع الإلكترونية:


[10] http://www.libya-watanona.com/adab/mberween/mb25108a.htm

[11] http://www.al.mostakbal.org/news/clicked/93230



**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.